



مركز حرمون
لدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

السوريون

وقضاياهم في البرامج الانتخابية للأحزاب التركية



أبحاث سياسية

الكاتب: سمير العبد الله



مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

سمير العبد الله:

باحث أكاديمي في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس سنة 2015، والماجستير من نفس الجامعة سنة 2012، وحاصل على زمالة من جامعة ساوث ويلز البريطانية. عمل خبيراً في الشؤون السورية في مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) في انقرة بين عامي 2019-2021، وكذلك عمل مُحاضراً لمواد التاريخ المعاصر في جامعة نجم الدين أربكان الحكومية في قونية من عام 2017 حتى 2019، يهتم بشكل أساسي بالتاريخ السياسي والاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط عموماً وسوريا بشكل خاص، وله العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة باللغتين العربية والإنكليزية، بالإضافة للعديد من المقالات الصحفية باللغتين العربية والتركية، وله ظهور إعلامي في العديد من القنوات التلفزيونية.



السوريون

وقضاياهم في البرامج الانتخابية للأحزاب التركية



المحتويات

5	الانتخابات التركية وأثرها على اللاجئين السوريين.....
10	برامج التحالفات الانتخابية وقضايا السوريين:
10	1. تحالف الجمهور (Cumhur İttifakı).....
14	2. تحالف الأمة/ الطاولة السداسية (Millet İttifakı).....
17	3. تحالف العمل والحرية (Emek ve Özgürlük İttifakı).....
20	4. تحالف الأجداد (Ata İttifakı).....
24	5. تحالف اتحاد القوى الاشتراكية (Sosyalist Güç Birliği İttifakı).....
24	6. الأحزاب التي ستدخل الانتخابات بشكل فردي وأهم تلك الأحزاب:.....
27	المراجع.....
28	ملحق رقم (1).....
28	الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات ولا يوجد في برامجها شيء عن سورية والسوريين، أو لم تطرح برامج انتخابية:.....
29	ملحق رقم (2).....
29	أحزاب تحالف الجمهور.....
31	ملحق رقم (3).....
31	أحزاب تحالف الأمة / الطاولة السداسية.....
33	ملحق رقم (4).....
33	أحزاب أخرى مشاركة بالانتخابات.....

الانتخابات التركية وأثرها على اللاجئين السوريين

في 14 أيار/ مايو 2023، ستكون تركيا على موعد مع انتخابات رئاسية وبرلمانية، وهي انتخابات مصيرية، بالنسبة إلى الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا منذ عام 2002، ولا سيّما أنها تأتي في وقتٍ تعاني فيه تركيا مشاكل اقتصادية وارتفاعاً كبيراً في نسبة التضخم، وتأتي أيضاً بعد الزلزال الذي ضرب تركيا في 6 شباط/ فبراير الماضي، وخلف أكثر من 50 ألف ضحية، وسط دمار هائل في 10 ولايات تركيا، وخاصة ولايات كهردان ومرعش وهاتاي.

كما تأتي هذه الانتخابات في وقتٍ تلعب فيه السياسة الخارجية التركية دوراً فاعلاً، في العديد من القضايا في المنطقة، وخاصة في الملف السوري والليبي والأوكراني، فضلاً عن تأثيرها في الصراع الأذري الأرمني، وترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، ولذلك فإن نتيجة هذه الانتخابات قد تترك أثراً مباشراً أو غير مباشر على كل تلك القضايا، وخاصة إذا فازت المعارضة وأرادت تغيير السياسة الخارجية التركية، وتترافق أجواء هذه الانتخابات مع عودٍ تطلقها العديد من الأحزاب التركية لإعادة السوريين إلى وطنهم.

يشترك في الانتخابات 26 حزباً، 13 منها ضمن 5 تحالفات انتخابية، و13 أخرى تدخل منفردة، وضمت التحالفات الانتخابية (تحالف الجمهور) (Cumhur İttifakı)، وتحالف الأمة (Millet İttifakı) أو ما يُتعارف عليه باسم (الطاولة السادسة)، وتحالف العمل والحرية (Emek ve Özgürlük İttifakı)، وتحالف اتحاد القوى الاشتراكية (Sosyalist Güç Birliği İttifakı)، وتحالف الأجداد (İstiklal ve Demokrasi İttifakı)، وسوف نتناول كل تحالف بالتفصيل، من حيث البرنامج والتوجه والموقف من القضية السورية واللاجئين.

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، فهناك 4 مرشحين، هم الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، وهو مدعوم من أحزاب تحالف الجمهور وأحزاب صغيرة أخرى؛ وكمال كيلجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، وهو مدعوم من أحزاب تحالف الأمة وحزب اليسار الأخضر وأحزاب صغيرة أخرى؛ ومحرم إينجه، وهو رئيس حزب الوطن Memleket (Partisi)، وقد تمكّن من الترشح بعد أن جمع أكثر من 100 ألف توقيع؛ وسنان أوغان، وهو أيضاً نجح في جمع أكثر من 100 ألف توقيع، وهو مدعوم من «تحالف الأجداد»، وفي حال عدم تمكّن أي من المرشحين من الحصول على 50+1 من الأصوات، سيكون هناك جولة ثانية في 28 أيار/ مايو 2023، بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر نسبة من الأصوات.

وتُعدّ القضية السورية من المسائل المهمة في السياسة التركية الداخلية والخارجية، لما لها من تأثير على الصعيد الداخلي وعلى السياسة التركية في المنطقة، وكانت القضايا المرتبطة بالسوريين قد شكّلت جدلاً كبيراً في تركيا في السنوات الأخيرة، سواء قضايا اللاجئين السوريين في تركيا، أو ما يرتبط بها من قضايا، مثل عودة اللاجئين السوريين لوطنهم، وتجنيس السوريين ومستقبلهم في تركيا، وكذلك العمالة السورية، وغيرها من القضايا التي أرادت بعض أحزاب المعارضة استغلالها، لاستقطاب الشارع التركي، ولانتقاد حكومة العدالة والتنمية التي

حاولوا تحميلها كامل المسؤولية عن تلك القضايا⁽¹⁾. أن أغلب تلك البرامج بخصوص السوريين وُضعت لأغراض انتخابية ولكسب أصوات الناخبين، لذلك جاءت متماشية مع بعض ما يطلبه الشارع التركي، وخاصة بعد حملات التحريض وخطاب الكراهية الكبير تجاه السوريين في الفترة الماضية، لكنّ الفائز في الانتخابات سينظر إلى هذه القضايا والملفات بنظرة الدولة، مع مراعاة الظروف الدولية والإقليمية، ولذلك لن يتمكّن من تطبيق كثير من الوعود، وخاصة بالنسبة للأحزاب المعارضة، لأن تطبيق كثير منها يخالف الاتفاقات الدولية، وسيُغضب الدول الغربية التي تُعول المعارضة على دعمها في حال فوزها، فضلاً عن أن الاقتصاد التركي في مرحلة يبحث فيها عن استقرار أكثر، ولذلك لن يكون من مصلحتهم تنفيذ كثير من الوعود.

يبدو أن الأحزاب التركية حاولت من خلال برامجها الانتخابية المضيّ قدماً مع توجهات الشارع التركي، وذلك لأهداف انتخابية بحتة، فتضمّنت برامج تلك الأحزاب خططاً واستراتيجيات، بعضها غير قابل للتطبيق، وفقاً للظروف في سورية وتركيا والقوانين والمعاهدات التي وقّعت عليها تركيا، وإنما كانت تلك الوعود بغية إرضاء الشارع الغاضب من السوريين وكسب أصواته. ويبدو أيضاً أن غالبية الأحزاب لا تمتلك استراتيجية يمكن وصفها بالواقعية للمقات السوريين، أو استراتيجية تكون بالتشاور والمشاركة مع السوريين، حيث إن كل حزب طرح مشروعه من خلال اعتباراته الأيديولوجية، وموقفه من حزب العدالة والتنمية، والرغبة في كسب أصوات الناخبين.

وهناك شبه إجماع، لدى كل الأحزاب التركية في برامجها الانتخابية، على ضرورة عودة السوريين إلى وطنهم، وإن اختلفت في مسألة الترحيل القسري

كان من المتوقع أن تكون القضايا المرتبطة بالسوريين ضمن ثلاث قضايا أساسية، ستضمّنها برامج الأحزاب الانتخابية بشكل موسع ومفصل، مع الاقتصاد والنظام ونظام الحكم (برلماني/رئاسي)، لولا أن جاءت كارثة الزلزال، فتراجعت لصالح القضايا المرتبطة بالاقتصاد، وشكل الحكم المستقبلي في تركيا، لكن بعض الأحزاب المعارضة ما زالت تسعى لجعلها القضية الأولى والأساسية، وخاصة «حزب النصر» وزعيمه أوميت أوزداغ، والمرشح الرئاسي سنان أوغان، المدعوم من الحزب نفسه، حيث إنهما يركزان في حملتهما الانتخابية على مسألة عودة السوريين إلى وطنهم، حتى إنّ سنان أوغان قال إنه سيعيد السوريين، ولو بالقوة⁽²⁾.

سيتناول هذا التقرير السوريين وما يرتبط بهم من قضايا، في البرامج الانتخابية المعلنة للأحزاب التركية التي ستشارك في الانتخابات المقررة في 14 أيار/ مايو 2023، حيث إن بعض الأحزاب دخلت ضمن تحالفات انتخابية، وأعلنت برنامجاً انتخابياً مشتركاً ضمن التحالف الذي انضمت إليه، مثل تحالف الأمة (Millet İttifakı) الذي يضم 6 أحزاب، في حين أن بعض الأحزاب الصغيرة لم تطرح برامج انتخابية⁽³⁾، واكتفت ببرنامج الحزب، لضعف أملها في تجاوز العتبة الانتخابية 7% للدخول إلى البرلمان، وكذلك لم يطرح «حزب الحركة القومية» برنامجاً انتخابياً، ما يعني أنه متفق مع برنامج حزب العدالة والتنمية المتحالف معه في الانتخابات.

من خلال تحليل ما جاء في برامج الأحزاب التركية، بخصوص اللاجئين السوريين، وبخصوص القضية السورية عموماً، وهو ما نعرضه في هذا التقرير؛ تبين

(1) سمير العبد الله ومحمد طاهر أوغلو، مواقف الأحزاب التركية من السوريين المقيمين في تركيا وقضاياهم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تموز/ يوليو 2022، موجودة على الرابط التالي: <https://bit.ly/3JjgleL>

(2) سنان أوغان: سنرسل لاجئين سوريين بالقوة إذا لزم الأمر، T24، تاريخ النشر 20 نيسان/ أبريل 2023، تمت المشاهدة بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 2023 في: <https://bit.ly/3NaMbhW>

(3) - للمزيد حول الأحزاب التي ستشارك بالانتخابات دون برامج انتخابية انظر الملحق رقم (1).

في بعض المناطق التركية، وبضرورة الحفاظ على الأمن القومي التركي، وعلى رأس تلك الأحزاب حزب النصر. وقد شددت العديد من الأحزاب على ضرورة التعامل بشفافية مع الملفات المتعلقة بالسوريين واللاجئين، وضرورة إعلان الإحصاءات والأرقام الدقيقة للجمهور، وخاصة تحالف الأمة.

وهناك اتفاق لدى غالبية الأحزاب التركية على فشل الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام 2016، بل إن هناك من طرح ضرورة إلغائها مباشرة، مثل حزب العمال التركي وحزب العمل، أو ضرورة إعادة النظر فيها، مثل تحالف الأمة.

عمالة السوريين من القضايا التي وجدت لها مكاناً في البرامج الانتخابية؛ فهناك أحزاب رأت ضرورة التشدد في هذا الملف، وخاصة تحالف الأمة وحزب النصر، في حين أكدت الأحزاب اليسارية بشكل خاص ضرورة قوننة هذه العمالة، وكان على رأسها حزب اليسار الأخضر، وحزب العمل، وحزب العمال التركي.

بالنسبة إلى مسألة تجنيس السوريين، كانت آراء الأحزاب تراوح بين ضرورة إلغاء منح الجنسية التركية بمقابل مادي أو شراء للعقارات وغيرها، وقد مثل هذا الرأي كل من تحالف الأمة وحزب النصر، وبين من دعا إلى مراجعة وثائق التجنيس، ووضع معايير تتوافق مع المعايير الدولية، مثل حزب العدالة وحزب التجديد وحزب العمال التركي وحزب الطريق القويم.

تتفق أغلب الأحزاب التركية على ضرورة الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، لأنه الخطوة الأولى لإعادة السوريين المقيمين في تركيا إلى وطنهم، وإن كانت تختلف أحياناً حول طريقة الوصول إلى الحل السياسي؛ فحزب العدالة والتنمية يرى ضرورة أن يتم ذلك عبر قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار 2254، على الرغم من انخراط حزب العدالة والتنمية في مسارات موازية للمسار الأممي في آستانة والاجتماعات الرباعية، في حين ترى أحزاب أخرى ضرورة التواصل مع النظام السوري، دون أن يكون

أو العودة الطوعية، وإخضاع عملية الترحيل للإجراءات القانونية والرقابية؛ فحزب النصر -مثلاً- يطالب بإعادة السوريين خلال عام واحد، ولو بالقوة، في حين رأت بقية الأحزاب ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية والقانونية، وأغلب تلك الأحزاب رأت ضرورة أن تكون العودة عبر التواصل مع النظام السوري، متناسية أن سبب نزوح السوريين إلى تركيا هو النظام نفسه، لكن غالبية الأحزاب تجد ضرورة في تهيئة البنية التحتية في شمال غرب سورية، وتهيئة المنطقة لاستقبال المهاجرين، قبل إرسالهم إلى هناك، لكن ليس هناك رؤية واستراتيجية واضحة وخطة مفصلة، فأغلب الأحزاب تطرح مسألة إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وتضع جدولاً زمنياً لذلك، لكن دون أن تكون الخطة واضحة، باستثناء حزب النصر المعادي للاجئين، إذ حاول رسم خطة لذلك، لكن من غير المتوقع تمكّنه من النجاح في تنفيذ خطته.

هناك خلافٌ لا يخفى بين رؤية الأحزاب لمسألة إدارة ملف الهجرة داخل تركيا؛ حيث طرح حزب العدالة والتنمية أن تكون سياسة متكاملة تقوم على العودة الطوعية ومكافحة الهجرة غير النظامية، مع التشدد في إدارة ملف الهجرة داخلياً، في حين طرح تحالف الأمة ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات ذات الشأن، ومراجعة القوانين، وشفافية العمل، مع اتفاقيات إعادة القبول مع الدول ذات الشأن، وطرح عدد من الأحزاب مسألة إحداث وزارة للهجرة، بدلاً من إدارة الهجرة التي تدير ملفات السوريين والأجانب، وقد طرحها كل من حزب الاتحاد الكبير، وحزب اليسار الأخضر، وحزب الرفاه مجددًا وغيرهم.

من جانب آخر، طالب عدد من الأحزاب بوضع حدٍ لخطاب الكراهية والعنصرية الموجهة ضد السوريين والأجانب، ومنها حزب الحق والحرية وحزب اليسار الأخضر. لكنّ أغلب الأحزاب التركية -كما يبدو- تؤيد مسألة الأحياء المغلقة ومنع السوريين من السفر، وتبرّر ذلك بوجود خشية من التغيير الديموغرافي

أكبر، غير أن الأحزاب اليسارية والأحزاب المحسوبة على الأكراد ترى أن حلّ مشاكل المنطقة إنما يكون من خلال الحوار.

لأول مرة في تاريخ تركيا، يتأسس حزبٌ على أساس معاداة اللاجئين والأجانب، وهو حزب النصر، إذ تقوم حملته الانتخابية -سواء الانتخابات البرلمانية أو المرشح الرئاسي المدعوم من الحزب سنان أوغان- على هذه القضية بشكل أساسي، ويخاطب الحزب جمهوره بأن عودة السوريين والمهاجرين عمومًا ستحلّ كل مشاكل تركيا. بل إن أول جملة يخاطب بها رئيس الحزب أوميت أوزداغ الناخبين، عند اللقاء بهم في الشارع: «سوف نعيد السوريين إلى بلدهم»، حتى إنه سأل أحد الناخبين مرّة: هل سنعيد السوريين؟ فكان جواب الناخب: «من الأفضل أن لا نعيدهم»، فردّ أوزاغ: إذا «سنرسلك أنت».

بعض الأحزاب أشارت في برامجها إلى مسائل تتعلق بالصحة والتعليم المتعلقة باللاجئين، مثل حزب اليسار الأخضر وحزب الوطن، على أنّ هناك العديد من الأحزاب لم تطرح أي برنامج انتخابي، أو طرحت بيانات مقتضبة، لم يكن فيها شيء بخصوص السوريين وقضاياهم.

حاولت أغلب الأحزاب وضع خطوط عامة فقط، من دون الدخول في التفاصيل، وبالنسبة إلى الأحزاب الصغيرة، يبدو أنها متأكدة من عدم تحقيقها نصرًا في الانتخابات، أما تحالف الأمة، ففيه وجهات نظر مختلفة حول قضايا السوريين وطرق معالجتها.

لا يوجد في البرامج الانتخابية إشارة إلى المعارضة السورية أو المناطق التي تديرها تلك المعارضة في الشمال السوري، بإشراف تركي، حيث يغيب الموقف من المعارضة السورية عمومًا، والدعم المقدم لها من تركيا، لذلك يبدو أن هناك توجّهًا إلى تهميش دورها في الفترة القادمة، وحصره ضمن بعض المحاور التي تخدم مصالح الأمن القومي التركي فقط، وإن اختلف الفائز في الانتخابات. ويبدو أنه لم تجر أي اتصالات بين مؤسسات المعارضة السورية والأحزاب التركية في الفترة السابقة، لأن برامجها تضمّنت كثيرًا

لها خطة في كيفية الحل السياسي في سورية. ومن الملاحظ أن البرنامج الانتخابي لتحالف الأمة (الطاولة السداسية) تضمّن نقاطًا عامة حول قضايا السوريين، لأن هناك خلافًا بين الأحزاب المكونة لهذا التحالف حول تلك القضايا وغيرها، ولذلك كانت هناك رغبة في وضع خطوط عامة متفق عليها، قبل الحديث عن التفاصيل واستراتيجية التطبيق.

طرحت الأحزاب مسألة الحوار مع الدول الفاعلة في الملف السوري، وخاصة روسيا، وإن كانت الأحزاب اليسارية فضلت التواصل مع روسيا وإيران لحل مشاكل المنطقة، وحملت الدول الغربية المسؤولية عن مشاكل المنطقة، في حين رأت بقية الأحزاب التواصل مع كل الدول لبحث سبل الحل.

ترى غالبية الأحزاب ضرورة التواصل مع الدول المحتمل تمويلها لإعادة إعمار سورية، للحصول على دعمها لهيئة البنية التحتية في الشمال السوري التي تضمن عودة اللاجئين، وأن يكون لتركيا دور بها.

بالنسبة إلى مسألة التطبيع مع النظام السوري، لم يُشر حزب العدالة والتنمية إلى هذه القضية، بينما ترى بقية الأحزاب ضرورة فتح حوار مباشر مع النظام، مع إعادة العلاقات بين البلدين، وبررت ذلك بأنه يساعد في عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وفي مكافحة التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني، وحاولت تلك الأحزاب تبرير ذلك بأن هدفها هو حماية وحدة سورية وإعادة اللاجئين، وكأن ذلك الأمر سيتم بمجرد التواصل مع النظام السوري! متناسية أن غالبية اللاجئين السوريين في تركيا هربوا من ذلك النظام، وليس هناك أي ثقة بأي ضمانات يقدمها، وأنّ النظام السوري يرفض إعادة أي سوري، وقد عجزت حكومتا لبنان والأردن عن إعادة السوريين اللاجئين في بلديهما، رغم العلاقات الجيدة مع النظام في دمشق، إذ لا تتوفر أي شروط لعودة طوعية وأمنة.

هناك اتفاق بين الأحزاب التركية على ضرورة مكافحة حزب العمال الكردستاني وتنظيم PYD الإرهابيين، مع ضرورة حفظ الحدود التركية بشكل

ليس لدى الأسد ما يقدمه لتركيا. وما لم تنسحب أميركا من شرق الفرات، فسيبقى وضع حزب PYD كما هو، ولن يقبل النظام بإعادة أي سوري من تركيا، بدليل أن لبنان والأردن لم يستطيعا إعادة السوريين إلى مناطق سيطرة النظام الذي يمانع بقوة عودتهم، ويريد أن يبقى ملفّ اللاجئين السوريين مشكلة قائمة تضغط على دول أخرى، حتى ترفع عنه العقوبات وتقدم له المساعدات، وهذا موضوع ما زال بعيداً جداً، ويضاف إلى القائمة أنّ مناطق الشمال السوري مكتظة بقاطنيها ولا تتسع لمزيد من السوريين، وأن إخراج السوريين من تركيا سيلقى معارضة كبيرة من قبل قطاع الأعمال التركي، ويبيد هذا القطاع رأيه، منذ الآن. وفي هذه الحال، لن تنسحب تركيا من الشمال السوري، بلا مقابل.

من المغالطات حول القضية السورية، كان يمكن أن تشرحها وتوضحها المعارضة السورية، قبل وضع تلك البرامج الانتخابية.

وكان من اللافت أن برامج جميع الأحزاب تركزت حول اللاجئين السوريين في تركيا، سواء في ما يخص جوانب وجودهم في تركيا، أو تطبيع العلاقات مع النظام بما يخدم عودتهم، إضافة إلى موضوع تنظيم PYD وسيطرته على شرق الفرات، وغاب عن برامجها الجانب السياسي في القضية السورية والصراع الدائر في سورية وعلّمها، كقضية سياسية تشتبك فيها دول عديدة إقليمية ودولية لها قوات على أرضها، ومن المعلوم أن سورية بلدٌ جارٍ لتركيا، وأن تركيا تلعب دوراً كبيراً في سورية، وفي سبل الوصول إلى حلّ، والدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا في هذا الشأن لا يخفى.

ويبدو أن قدر السوريين المقيمين في تركيا مرتبطٌ حالياً بنتائج الانتخابات، وخاصة أن الأحزاب التركية جعلت قضيتهم مادة للتداول ولتحقيق المكاسب السياسية، ولذلك سيعيشون حالة قلق حتى تتبين نتائج الانتخابات، وإن كانت كثير من الأفكار والخطط التي طرحتها بعض الأحزاب غير قابلة للتطبيق، في ظل الظروف الحالية في سورية وتركيا.

لا يمكن الجزم بالنتائج التي ستسفر عنها الانتخابات، لكن من المتوقع أن تبقى قضايا السوريين على رأس أولويات أي حكومة أو رئيس مقبل لتركيا، ولا يُتوقع أن تزداد أمور السوريين في تركيا سوءاً، أو أن يكون هناك تغيير كبير في الموقف التركي من القضايا المرتبطة بسورية؛ فهناك مصالح لتركيا في كثير من تلك الملفات، ولن تتخلى عنها بسهولة، أيّاً كان الفائز. وأياً كانت نتائج الانتخابات، لا يتوقع أن تكون آثارها سلبية على السوريين، لأن الفائز سيتصرف حينئذ بعقلية الدولة، حيث يهّمه الاستقرار ومصالح تركيا، وما يؤثر فيها، ولا يتوقع أن يتم تطبيع علاقات تركيا مع نظام الأسد، لأنه

برامج التحالفات الانتخابية وقضايا السوريين:

سياسية تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 2254 ووحدة أراضي سورية، لذلك فإن الحزب سيدعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع، على أساس معايير الأمم المتحدة، من أجل المساهمة في إحلال السلام في سورية وضمان وقف إطلاق النار، ولذلك تم سابقاً إطلاق عملية أستانة بشكل ثلاثي مع روسيا وإيران، وبصفة تركيا أحد الضامنين لعملية أستانة، تم تشكيل اللجنة الدستورية⁽⁶⁾.

وبالنسبة إلى مسألة التطبيع مع النظام السوري⁽⁷⁾، لم تكن هناك إشارة مباشرة إلى هذه المسألة ضمن البرنامج الانتخابي، إذ اقتصر الحديث على الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لاتفاقات أستانة وسوتشي، لكن حكومة العدالة والتنمية كانت قد اتخذت خطوات عملية في مسار التطبيع منذ فترة.

وركز الحزب في برنامجه على ضرورة محاربة تنظيم PYD وحزب العمال الكردستاني PKK وتنظيم الدولة داعش⁽⁸⁾، وأشار إلى أن منظمة حزب العمال الكردستاني تشكل تهديداً لكل من السلامة الإقليمية لسورية والأمن القومي التركي⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾.

وسيتم العمل على مواصلة السياسة القائمة على المحافظة على وحدة أراضي سورية والعراق،

1. تحالف الجمهور (Cumhur İttifakı)

يضم إضافة إلى حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi) حزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi) وحزب الاتحاد الكبير (Büyük Birlik Partisi) وحزب الرفاه مجدداً (Yeniden Refah Partisi) وحزب الدعوة الحرة (HÜDA PAR)، وحزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol Parti)⁽⁴⁾، وتلك الأحزاب اتفقت على مرشح مشترك للرئاسة، وهو الرئيس أردوغان، وسيدخل حزب الحركة القومية بقوائم منفصلة في الانتخابات البرلمانية، بينما ستدخل بقية الأحزاب ضمن قوائم حزب العدالة والتنمية.

1-1 حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi)

بالنسبة إلى مستقبل سورية، أكد الحزب من خلال برنامجه حرصه على وحدة الأراضي السورية، مع ما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري، وأن الحزب «سيأخذ جميع التدابير الدبلوماسية لجعل سورية دولة تعيش في سلام مع شعبيها وجيرانها، خالية من المنظمات الإرهابية والحروب بالوكالة والأجندة الانفصالية والتدخل الأجنبي»⁽⁵⁾، وأكد أنه لا يمكن إنهاء الصراع السوري إلا من خلال عملية

(4) للمزيد حول أحزاب تحالف الجمهور، انظر الملحق رقم (2)

(5) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 422

(6) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 396

(7) وقفت الحكومة التركية مع الشعب السوري في ثورته ضد النظام، ومن عام 2012 بدأت بتقديم الدعم لهم، لكن طرأ تغيير على السياسة التركية في السنوات الأخيرة، حيث بدأت تركيا عقد لقاءات مع ممثلي النظام السوري، كان آخرها اللقاء الذي جمع وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات التركي مع نظرائهم من طرف النظام السوري، بمشاركة روسيا وإيران، في موسكو في 24 نيسان/ أبريل 2023.

(8) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 9.

(9) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 390

(10) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 396

الخاصة بتركيا من ناحية، وخطوات العودة الطوعية المشرفة من ناحية أخرى، مع السعي لأن تكون نسبة السكان المهاجرين أكثر منطقية إلى إجمالي السكان، والعمل على خفضها إلى المستويات الموجودة في الدول المتقدمة، مع استمرار النضال ضد المحاولات الاستفزازية التي تسعى لتكوين عنصرية في تركيا، من خلال استخدام الهجرة كذريعة لذلك، وسيعمل الحزب على زيادة القدرة المؤسسية لمؤسسات الهجرة من خلال إجراءات قانونية بحتة.

ولن يسمح الحزب، وفقًا لبرنامج، بالتركيز المكاني للمهاجرين، وخاصة في المدن الكبرى، وسيزيد الاهتمام بالتوزيع المتوازن للهجرة في جميع أنحاء البلاد، مع مراعات احتياجات الاقتصاد والزراعة والصناعة، ولن يُسمح بأي محاولات هجرة جماعية أو فردية غير قانونية وعديمة الهدف، باستثناء عمليات الهجرة القائمة على أسباب إنسانية إلزامية⁽¹⁵⁾.

بخصوص عودة/ ترحيل السوريين إلى وطنهم، كان الرئيس أردوغان قد أعلن مشروع إعادة مليون سوري إلى المناطق في شمال غرب سورية، بعد تهيئة البنية التحتية هناك، وقد أشار الحزب إلى بدء عمليات العودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين إلى وطنهم، وقد ضمنوا عودة أكثر من 550 ألف سوري إلى المناطق التي تم تطهيرها من الإرهاب، مع دعم جهود المعارضة السورية الشرعية لتحقيق الاستقرار في مجالات الصحة والتعليم والأمن والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية في تلك المناطق⁽¹⁶⁾، وأكد البرنامج أن تركيا ستواصل دعم عملية الاستقرار في تلك

والقضاء على التنظيمات الإرهابية هناك⁽¹¹⁾، وأكد الحزب أنه سيواصل علاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع روسيا، والتعاون في مجال الطاقة، لدعم الحل السلمي لمشاكل المنطقة، وخاصة في سورية وأوكرانيا، ومن خلال الالتزام بمبادئ القانون الدولي⁽¹²⁾.

وأكد البرنامج الانتخابي أن الأولوية ستكون منع موجات هجرة جديدة، وضمن عودة السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى وطنهم طوعًا وبأمان، وفقًا لمعايير القانون الدولي، مع تنفيذ آليات أكثر فعالية لتسهيل عودة طالبي اللجوء الخاضعين للحماية المؤقتة لوطنهم، مع مواصلة تعزيز أمن الحدود لمنع الهجرة غير النظامية، وحماية تركيا من التهديدات⁽¹³⁾.

وأشار البرنامج إلى تحديد سبع أولويات استراتيجية للهجرة، هي: «الهجرة النظامية التي يمكن إدارتها، ومكافحة الهجرة غير النظامية، والحماية الدولية الفعالة، والحماية المؤقتة الفعالة، ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار، والوثاق المتبادل والتواصل، والقدرة المؤسسية القوية»⁽¹⁴⁾.

ويهدف الحزب إلى تنفيذ سياسة الهجرة المتكاملة، مع زيادة وتشجيع العودة الطوعية والآمنة والمشرفة في الفترة المقبلة لمن هم تحت الحماية المؤقتة؛ للحد من أن تكون ملقًا يؤثر سلبيًا في تركيا. مع استمرار جهود مكافحة الهجرة غير النظامية وزيادتها، لتصل تلك الهجرة إلى الصفر، من خلال آليات أمن الحدود وإجراءات الترحيل الفعالة، وفي ما يتعلق بالهجرة النظامية، سيتم التركيز على استراتيجيات التكيف

(11) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 422

(12) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 425

(13) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 433

(14) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 453

(15) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 453-454

(16) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 396

واللاجئين، ومن خلالها سيتم إعداد سياسات تواجه كل المشاكل التي تسببها الهجرة والمهاجرون واللاجئون، ومن خلال إنشاء مراكز إقامة للمهاجرين، سيتم تقصير مدة اندماج المهاجرين، وذلك عبر إخضاعهم لتدريب لفترة زمنية معينة، ثم توظيفهم في المناطق المحددة فقط، ليكونوا مفيدون في سدّ النقص في العمالة المؤهلة في تركيا، وفي تلك المراكز، سيتم تحديد الذين لا يستطيعون الاندماج والتكيف، ويفرضون تلقي التدريب المقدم لهم، وتحديد المتهمين بجرائم، وسيتم منع هؤلاء من الاندماج في المجتمع.

3-1 حزب الرفاه مجددًا Yeniden Refah Partisi

أشار الحزب في برنامجه إلى أن تركيا بسبب موقعها الجغرافي أصبحت مركزًا مهمًا للهجرة، من الدول الآسيوية والأفريقية إلى الدول الأوروبية، وأوضح أنه سيتم إنشاء وزارة لسياسات الهجرة، لتقوم بتنظيم وتنفيذ عمليات التسجيل والتتبع والإقامة والمغادرة للاجئين وطالبي اللجوء المؤقتين، وإضافة إلى ذلك، ستكافح هذه الوزارة موجات الهجرة غير النظامية وغير الشرعية⁽¹⁹⁾.

4-1 حزب الحركة القومية:

وهو ثاني أكبر الأحزاب في تحالف الجمهور، بعد حزب العدالة والتنمية، ولم يطرح برنامجًا انتخابيًا، واكتفى ببرنامج الحزب، وفسر البعض السبب في أن الحزب متفق مع العدالة والتنمية على البرنامج الذي طرحه ويشاطره نفس الأهداف. كذلك لم يطرح حزب الدعوة الحرة وحزب اليسار الديمقراطي برامج انتخابية.

المناطق بعد انتهاء الصراع، لمنع ظهور حركات هجرة جديدة، وتنفيذ آليات أكثر فاعلية من شأنها تسهيل عودة طالبي اللجوء الخاضعين لحالة الحماية المؤقتة في تركيا⁽¹⁷⁾.

أما مسألة عمالة السوريين في تركيا، فهي من القضايا التي ركزت عليها العديد من الأحزاب في السنوات الأخيرة، وخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة في تركيا إذ وصلت إلى 11.3% عام 2022، وتساعد الأزمة الاقتصادية والتضخم الذي تعيشه تركيا، مع تفضيل بعض أصحاب العمل تشغيل السوريين، بسبب أجورهم المنخفضة ومهارة اليد العاملة السورية، وعلى الرغم من كل محاولات حكومات العدالة والتنمية ضبط هذا الملف، فما زال هناك آلاف العمال السوريين يعملون بدون عقود عمل نظامية.

وكانت الحكومة التركية بدأت منح جنسية استثنائية للسوريين عام 2016، ووصل عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، وفقًا لتصريح وزير الداخلية التركي سليمان صويلو 230990 سوريًا، حتى تاريخ 15 نيسان/أبريل 2023، منهم 130914 يحقّ لهم التصويت في الانتخابات المقبلة⁽¹⁸⁾، لكن الحزب لم يشر إلى هذا الملف في برنامجه الانتخابي.

2-1 حزب الاتحاد الكبير - Büyük Birlik Partisi

أشار الحزب في برنامجه إلى أن تركيا استوعبت مهاجرين أكثر من حصّتها، وأن عليها وضع تدابير عميقة وفعالة لإيواء المهاجرين وعملهم واندماجهم داخل تركيا، ولذلك سيقومون بإنشاء وزارة الهجرة

(17) - البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ص 434-433

(18) كم عدد الأجانب الذين حصلوا على الجنسية؟ أعلن وزير الداخلية سليمان صويلو، موقع NTV، تاريخ النشر 15 نيسان/أبريل 2023، شوهده في 26 نيسان/أبريل 2023 في: <https://bit.ly/41XCfMr>

(19) - موقع حزب الرفاه مجددًا، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3LxUzqf>

الأثار على اللاجئين السوريين في حال فوز مرشح «تحالف الجمهور»:

من غير المعروف الآن نتائج الانتخابات، بسبب التنافس الشديد بين التحالفين الأساسيين: تحالف الجمهور وتحالف الأمة، وبين المرشحين الرئيسيين رجب طيب أردوغان وكمال كيلجدار أوغلو، لكن في حال فوز الرئيس أردوغان بانتخابات الرئاسة، مع حصول تحالف الجمهور على أغلبية برلمانية، فمن المتوقع بما يخص السوريين:

1. استمرار السياسة التركية الحالية تجاه القضية السورية، والمسارات التي اشتركت بها تركيا لحل الأزمة مع روسيا وإيران والنظام السوري، وسيتم التركيز على أن مسألة وحدة الأراضي السورية هي الأولوية في الفترة القادمة، مع محاولة تركية للتوازن بين تلك المسارات والمسار الأممي للحل والقرارات الدولية وخاصة القرار 2254، لأن ذلك يحقق قوة للموقف التركي في المفاوضات الجارية.

2. استمرار مسار تطبيع العلاقات مع النظام السوري وفق المسار الحالي، ولا يتوقع تحقيق أي تقدم يذكر، إذ ليس لدى النظام ما يقدمه إلى تركيا، بسبب استمرار وجود أميركا في شرق الفرات، واستمرار العقوبات والفيتو على دعم إعادة الإعمار، ما لم يتحقق حل سياسي وفق القرار 2254، وهو أمر ما زال بعيداً.

3. استمرار العمل بالاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام 2016 بشأن اللاجئين، وستسعى تركيا للحصول على دعم مالي أكبر.

4. استمرار السياسات الحالية المتعلقة بالسوريين المقيمين في تركيا، مع إعادة النظر بقانون الحماية المؤقتة، واحتمالية تشكيل

وزارة للهجرة، وهو الأمر الذي يطالب به حزب الاتحاد الكبير وحزب الرفاه مجددًا الأعضاء في تحالف الجمهور، مع توقع تعديل في سياسة تركيا تجاه السوريين باتجاه يخفف الضغوط الحالية، وينظم وجود اللاجئين السوريين في تركيا على نحو أكثر تنظيماً. مع استمرار العمل بقرارات الأحياء المغلقة وتقييد السفر.

5. بعض رجال الأعمال من الأتراك المقربين من العدالة والتنمية طالبوا بعدم ترحيل العمالة السورية، لذلك من المتوقع استمرار أوضاع العمالة السورية في الفترة المقبلة بشكلها القانوني الحالي، مع محاولات لضبطها بشكل أكبر.

6. استمرار سياسات التجنيس بالجنسية التركية، كما هي عليه الآن، مع احتمالية تقليل أعداد المرشحين للتجنيس، وربما مع وضع شروط جديدة، أو تغيير بعض الشروط لمن يتم تجنيسهم عبر الاستثمار أو شراء عقار.

أما في حال فوز أردوغان بالرئاسة، من دون الحصول على أغلبية برلمانية، فمن المتوقع أن تشكل الأغلبية البرلمانية التي لن تكون موالية لتحالف الجمهور ضغطاً في العديد من الملفات، وخاصة ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسوريين المقيمين في تركيا ومسائل التجنيس والعمالة ونظام الهجرة، أما القضايا المتعلقة بالداخل السوري، كمسألة الحرب مع حزب العمال الكردستاني أو مسألة وجود القوات التركية في الداخل السوري، فهناك اختلاف ضمن تحالف الأمة المعارض حولها، وهذا ما ظهر في الفترة الماضية عند التصويت على مسألة بقاء القوات التركية بالخارج، حيث وافق على ذلك الحزب الجديد، ورفضه حزب الشعب الجمهوري، لكن كما هو معروف فإن النظام في تركيا هو نظام

وكذلك سيقومون بدور فعال في تجديد البنية التحتية والفوقية التي تضررت بسبب الحرب، باستخدام فرص التمويل الدولية، وسيشجعون مشاركة رجال الأعمال الأتراك في إعادة إعمار سورية واستثماراتهم في سورية، وسيدعمون إنشاء آليات المراقبة والمتابعة والتفتيش اللازمة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بشأن أمن الحياة والممتلكات لطالبي اللجوء العائدين، والاعتراف بكامل حقوقهم واستعادة حقوقهم المستولى عليها⁽²²⁾.

ويرى التحالف ضرورة إجراء اتصال وحوار مكثف مع جميع الأطراف ذات الصلة ومع النظام السوري، من أجل إنهاء معاناة الشعب السوري، وإقامة سلام دائم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة⁽²³⁾.

ولم يشر برنامج التحالف إلى مستقبل القوات التركية الموجودة في سورية، لكنه أكد أن حجز الزاوية في السياسة التركية الخارجية مقولة أتاتورك «السلام في الداخل، السلام في العالم»، وسوف يتم اعتماده كمبدأ أساسي في السياسة، وستكون المصلحة القومية والوطنية هي الهدف الرئيس للسياسة الخارجية، وسيتم وضع خطط مستقبلية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وسيتم اتباع سياسة خارجية تحترم القانون الدولي وتقوم على القيم العالمية، مع الاحترام المتبادل لوحدة أراضي وسيادة البلدان، ومنها أراضي جيراننا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل على التسوية السلمية للنزاعات من خلال الدبلوماسية والحوار، وسيتم وضع حد للممارسات القائمة على الحسابات السياسية الداخلية والمقاربات الأيديولوجية في

رئاسي، وهناك هامش واسع للتحرك للرئيس دون الحاجة إلى موافقة البرلمان في كثير من القضايا.

2. تحالف الأمة/ الطاولة السداسية (Millet İttifakı)

شكلت بعض أحزاب المعارضة تحالفاً من 6 أحزاب، تحت اسم تحالف الأمة (Millet İttifakı) أو ما يُتعارف عليه باسم (الطاولة السداسية)، وهو يضم حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi) والحزب الجديد (İYİ Parti) والحزب الديمقراطي (Demokrat Parti) وحزب المستقبل (Gelecek Partisi) وحزب الديمقراطية والتقدم (Demokrasi ve Atılım Partisi)، وحزب السعادة (Saadet Partisi)⁽²⁰⁾، واتفقت تلك الأحزاب على مرشح واحد للرئاسة هو رئيس حزب الشعب الجمهوري: كمال كيلجدار أوغلو، وبينما يدخل الحزب الجديد بقائمة منفصلة للانتخابات البرلمانية ضمن تحالف الأمة، يدخل حزب المستقبل وحزب السعادة وحزب الديمقراطية والتقدم والحزب الديمقراطي الانتخابات ضمن قوائم حزب الشعب الجمهوري.

وبالنسبة إلى رؤية البرنامج الانتخابي لتحالف الأمة حول القضايا المرتبطة بالسوريين، أشار إلى أنه في حال فوزه في الانتخابات سوف سيبدأ جهود الحل السياسي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار 2254، من أجل إحلال السلام في سورية وحماية وحدة أراضي سورية وعودة اللاجئين، وأنهم سيبدوون بحركة دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف، ويزيدون الاتصالات الفردية مع جميع البلدان وأصحاب المصلحة⁽²¹⁾.

(20) للمزيد حول الأحزاب المكونة لتحالف الأمة، انظر الملحق رقم (3)

(21) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 239

(22) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 240.

(23) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 239

السياسة الخارجية⁽²⁴⁾.

وأشار البرنامج إلى أنه سوف يتم مراجعة اتفاقية إعادة القبول لعام 2014، والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لعام 2016، وبذلك تتمكن تركيا والاتحاد الأوروبي من التعامل مع مشكلة اللاجئين، من خلال تحمل المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء⁽²⁵⁾.

وحول خطة التحالف حول مسألة الهجرة، أشاروا إلى أنهم سيعيدون هيكلية المؤسسات المتعلقة بطالبي اللجوء وخاصة إدارة الهجرة، وسيعملون على تعزيز إدارتها والكارد الإداري فيها، وستتم مراجعة قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 واللوائح ذات الصلة، مع إنشاء مراكز تحديد وضع الحماية الدولية، وستوضع سياسات الهجرة مع جميع أصحاب المصلحة بطريقة تشاركية، وسيتم إنشاء مراكز تدريب/ أبحاث، للعمل على مواضيع الهجرة وطالبي اللجوء، مع مشاركة البيانات والإحصاءات حول إدارة الهجرة مع الجمهور بانتظام وبشفافية، ولا سيما الموارد.

وسيسعى التحالف لإبرام اتفاقيات إعادة القبول، مع الدول التي تعتبر مصدرًا للهجرة غير النظامية، مع مراجعة نظام التأشيرات التركية، وتنظيمه بطريقة لا تسمح بالهجرة غير النظامية، وتعليق أو إلغاء الاتفاقات الدولية التي فيها إساءة استخدام للإعفاء من التأشيرة قصيرة الأجل أو التأشيرة السياحية، بطريقة لا تضرّ بالعلاقات الدبلوماسية لتركيا، مع السعي لإيجاد مبادرات قوية وفعالية واستباقية لإيجاد حلول لمسألة الهجرة على النطاق العالمي، ولا سيما مع دول المنطقة المتأثرة بالهجرة، ولن يُسمح بأن تكون تركيا دولة عازلة، مع السعي لإعطاء الأهمية والأولوية للسيطرة على

الهجرة الجماعية إلى تركيا في بلدان المصدر، ولذلك سيتم تحصين الحدود التركية بالأبراج الكهروضوئية وأنظمة الإضاءة وكاميرات الرؤية الليلية والطائرات بدون طيار وأنظمة الأمن المتكاملة والجدران عند الضرورة، بما يمنع العبور غير القانوني، مع تطبيق نظام السجلات البيومترية لطالبي اللجوء، والتأكد من معالجتها على بطاقات هوية ذات الشريعة، ومكافحة الاتجار بالبشر بشكل فعال، مع جعل العقوبات أكثر فعالية وردعاً⁽²⁶⁾، كذلك سيتم العمل على زيادة مراكز الترحيل⁽²⁷⁾.

وسيضمنون عودة السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى وطنهم في أسرع وقت ممكن، إلى مكان آمن، وفقاً للقانون المحلي والدولي، وسيقومون بجهود إعادة التعاون الوثيق مع السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا والإدارة السورية والمؤسسات الدولية، مع مشاركة الدول الأخرى العبء والمسؤولية عن عودة اللاجئين السوريين والمهاجرين غير الشرعيين في تركيا⁽²⁸⁾.

وبالنسبة إلى عمالة السوريين في تركيا، أشار البرنامج الانتخابي إلى أنه سوف يتم زيادة العقوبات الجزائية المفروضة على الشركات التي توظف مهاجرين غير شرعيين، وسيتم غلق الشركات المملوكة للأجانب والتي تعمل بدون ترخيص، وكذلك سيتم تطبيق العقوبات بشكل فعال على الذين يعملون بشكل غير قانوني أو يوظفون عمالاً غير مسجلين.

وأشار برنامجهم إلى أنه سيتم تضييق نطاق ممارسة منح الجنسية الاستثنائية، من خلال مراجعة القوانين ذات الصلة والتشريعات المتعلقة بها، وسيتم إنهاء منح الجنسية التركية مقابل شراء

(24) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 229

(25) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 230

(26) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 237

(27) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 238

(28) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 239

التعليم، وستراجع شروط العمل والإقامة للطلاب الأجانب أثناء أو بعد تعليمهم، وسيكون لهم شروط خاصة.

وسوف يتم القيام بعمليات التفتيش اللازمة بشكل فعال، للتحقق من أن المنظمات غير الحكومية المحلية أو الأجنبية التي تقوم بأنشطة المساعدة للاجئين تنفذ أنشطتها بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الحكومات المركزية والمحلية، وستدعم ميزانيات البلديات التي تستقبل هجرة كثيفة بمعدل طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين، وسيتم القيام بأنشطة توعية عامة، من أجل القضاء على نقص المعلومات والتحيزات ضد اللاجئين في المجتمع، مع مكافحة مشكلة الهجرة وطالبي اللجوء بشكل فعال⁽³¹⁾، مع مكافحة إساءة معاملة النساء والأطفال المهاجرين⁽³²⁾.

الأثار على اللاجئين السوريين في حال فوز مرشح «تحالف الأمة» الطاولة السادسة:

يضم التحالف أحزاباً لها وجهات نظر مختلفة حول السوريين، فالحزب الجيد متشدد في قضايا السوريين، ويشير دائماً إلى أنه سيعمل على وضع سياسات لمنع الهجرة وتدفع اللاجئين، عبر إنشاء مناطق آمنة في بلدان المصدر، وفي نطاق التعاون الدولي والنضال المشترك فيما يتعلق بمشكلة الهجرة واللاجئين. وسيستخدمون تدابير لمنع التكوين الاجتماعي والثقافي للمجتمع التركي من التغيير، من خلال ضمان أمن الحدود، ومنع دخول العناصر العسكرية والأيدولوجية إلى تركيا⁽³³⁾، في حين أن لحزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم رأياً مختلفاً بهذه المسائل.

العقارات، أو سندات الدين الحكومية، أو صناديق الاستثمار، أو فتح وديعة بالعملة الأجنبية أو حساب خاص، وستتم دراسة الإجراءات السابقة المتعلقة بمنح الجنسية، وسحب جنسية أولئك الذين يتبين أنهم قدّموا بيانات/ معلومات/ وثائق مزورة، وستتخذ الإجراءات اللازمة ضد المسؤولين عن هذا الأمر⁽²⁹⁾.

كذلك أشار البرنامج إلى أنه لن يسمح للاجئين بالوصول إلى التجمعات غير المنضبطة، أو التركيز في أحياء ومقاطعات ومحافظات محددة، ولن يسمح للاجئين السوريين والمهاجرين الآخرين الخاضعين للحماية المؤقتة بالبقاء خارج المحافظات التي تم تسجيلهم فيها لإقامة غير مبررة وطويلة الأمد، ولن يسمح للمنظمات الإرهابية غير الشرعية باستخدام التعليم وأنشطة المجتمع المدني للاجئين والمهاجرين كأداة، وسيتم ترتيب المبادئ المتعلقة ببرنامج مساعدة الاندماج الاجتماعي للأجانب، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويُمنح من خلال بطاقة الهلال الأحمر، وستُجعل صناديق المساعدة الاجتماعية والتضامن المتعلقة باللاجئين شفافة وسهلة التتبع وخاضعة للمساءلة⁽³⁰⁾.

وسيعمل التحالف على تطوير آلية تضمن حصول جميع أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء على التعليم، عبر أخذ دورات مكثفة ودورات تكميلية، وسيكون هناك ضمان لإعداد المواد التعليمية والمناهج التعليمية عالية الجودة التي تركز على هذا الموضوع، حتى يتمكن اللاجئون من تعلم اللغة التركية، وستُنظّم برنامج الطلاب الدوليين ونظام الحصص الخاصة بالدول وأنظمة الامتحانات، وتراجع إجراءات المعادلة، ويمنع إساءة استخدام

(29) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 238

(30) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 238.

(31) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 239.

(32) - اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة، ص 238

(33) برنامج الحزب الجيد، ص 34

- في حال نجاح التطبيع مع النظام، ستوقع تركيا اتفاقية إعادة قبول مع النظام السوري، وكل الدول مصدر الهجرة لتركيا.
- ممارسة ضغط إعلامي وشعبي على السوريين، لإجبارهم على العودة لوطنهم، ولن تخالف تركيا الاتفاقات الموقعة عليها، من النواحي القانونية، لكن ستكون هناك حملات ضغط شعبية وإعلامية.

أما في حال فوز كمال كيلجدار أوغلو بالرئاسة، مع عدم تحقيق أغلبية برلمانية، فسيحاول تحقيق بعض الأمور المذكورة سابقاً، من التي لا تحتاج إلى موافقة البرلمان، الأمور التي هي من صلاحيات الرئاسة، مثل قضايا التجنيس وبعض التفاصيل المرتبطة بالعمالة ووضع السوريين القانوني.

ومن غير المتوقع أن تذهب المعارضة بعيداً في تطبيق سياسات متشددة تجاه السوريين؛ لأنه سيكون لها هدف استقرار الوضع من النواحي الاقتصادية والمجتمعية وحتى الأمنية بعد الانتخابات، وستلجأ إلى تطبيق سياسات تدريجية، مع عدم إغضاب الدول الغربية التي يرتبط معها التحالف بعلاقات جيدة.

3. تحالف العمل والحرية (Emek ve Özgürlük İttifakı)

يضمّ التحالف حزب اليسار الأخضر (Yeşil Sol Parti)، الذي يشارك تحت اسمه حزب الشعوب الديمقراطي كمثل للأكراد، وحزب العمال التركي (Türkiye İşçi Partisi)، وقد أعلن التحالف تأييده لمرشح تحالف الأمة للانتخابات الرئاسية كمال كيلجدار أوغلو.

1-3 حزب اليسار الأخضر Yeşil Sol Parti

أكد الحزب أنه سيدعم إنهاء الحرب الأهلية في

لذلك يبدو أن البرنامج جاء كحل وسطي بينها، ووضع الخطوط العامة لها دون الدخول بالخطط والاستراتيجيات التي سيتم اتباعها، وفي حال فوز مرشح التحالف كمال كيلجدار أوغلو بانتخابات الرئاسة، مع حصول تحالف الأمة على أغلبية برلمانية؛ فمن المتوقع:

- أن يستمر الموقف التركي السياسي من القضية السورية كما هو عليه، مع تسريع عملية التطبيع مع النظام السوري بوتيرة أسرع مما سيكون عليه الحال في حال فوز أردوغان، مع استمرار المسارات التفاوضية المشتركة بها تركيا لحلّ الأزمة السورية مع قرب أكثر من الموقف الأميركي والأوروبي.

- ألا يتم سحب القوات التركية مباشرة من سورية، وأن يتم التفاوض على هذه المسألة مع القوى الفاعلة هناك، بما يضمن الأمن القومي التركي، وهذا شبيه بما سيجري في حال فوز أردوغان وتحالف الجمهور.

- إعادة هيكلة مؤسسة إدارة الهجرة، مع إعادة النظر في القوانين الناظمة لهذه المسألة.

- سيكون هناك تشدد في منح التأشيرات والفيز والإقامات السياحية وإقامات العمل للأجانب عمومًا، ومنهم السوريون، وخاصة غير المستثمرين، مع التشدد مع كل الشركات أو المؤسسات الأجنبية غير المرخصة، واستمرار سياسة الأحياء المغلقة ومنع السفر، مع التشدد بها أكثر.

- إعادة النظر بالاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي 2016، وربما يكون هناك اتفاق جديد بشروط جديدة.

- تقييد منح الجنسية التركية، ووضع معايير جديدة، وربما تُسحب جنسية بعض الأشخاص ممن تقدموا بأوراق مزورة، وذلك إرضاء للرأي العام التركي.

وسَتتخذ الترتيبات اللازمة لضمان استفادة كل من يضطر إلى اللجوء والمهاجرين من الحقوق الاجتماعية الأساسية، ولضمان أمن الحياة والممتلكات، وسيتم إنهاء حجب حق اللجوء بسبب التقييد الجغرافي في اتفاقية جنيف، والعمل على أساس مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، على أساس المواثيق الدولية، وخاصة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في سياسة الهجرة واللجوء⁽³⁶⁾.

وسيتم العمل على إزالة حاجز اللغة أمام المهاجرين واللجوء، من خلال تطبيق مبدأ التعددية اللغوية في القطاع العام، وسوف يتم اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي اللغات الأم أو الهويات أو الثقافات المختلفة، والنساء، والنساء المهاجرات واللجئات في أماكن العمل⁽³⁷⁾، وسوف يتم تقديم الدعم الاجتماعي لللاجئات والمهاجرات العاطلات عن العمل، اللائي لا يتناسب سنهن وظروفهن الصحية مع العمل، بمعدّل لا يقل عن الحد الأدنى للأجور⁽³⁸⁾، وسوف يتم تنفيذ اللوائح التي تشمل عقوبات جزائية شديدة ضد جميع أنواع الاعتداءات والعنف ضد اللاجئات والمهاجرات⁽³⁹⁾.

2-3 حزب العمال التركي *Türkiye İşçi Partisi*

أشار الحزب إلى أنه سيكافح من أجل شعوب المنطقة، وخاصة سورية، لتولي الشعب السوري مصير بلادهم بأيديهم، بعيداً عن القوى «الإمبريالية»⁽⁴⁰⁾. ويرى أن الحرب في سورية هي نتيجة لتلك التداخلات، وأنها أدت إلى تهجير الشعب

سورية، وتشكيل نظام ديمقراطي ودستور بها، وأن تعيش الشعوب فيها بمستقبل حرّ، مع مواصلة دعوة تركيا لإنهاء عملياتها العسكرية ووجودها في سورية والعراق، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل القضية الكردية، من خلال المفاوضات الودية والدبلوماسية مع هذه الدول، وسيبذل قصارى جهده لرفع جميع العقوبات عن سورية⁽³⁴⁾.

ويعد الحزب في برنامجه بأنه سيمهد الطريق لمنح حق اللجوء الذي يوفر للأجئ، بدلاً من الحماية المؤقتة التي تمهد الطريق للعودة القسرية، التي تعدّ جريمة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وأشار الحزب إلى أنهم سيقومون بوضع حد للممارسات غير الإنسانية التي تمارس في مراكز الترحيل، بطريقة غير شرعية، وسيقوم بإنشاء وزارة الهجرة واللجوء، بدلاً من إدارة الهجرة.

وأكد الحزب أنه سينظّم ظروف العمل، وفقاً لمبادئ العدالة، وسيمنع توظيف المهاجرين واللجوء كعمالة رخيصة ومعرضة للمخاطر، وسيعمل على تأمين تصريح العمل والتنظيم النقابي، وكذلك سيتم إعداد خطة عمل طارئة لإنهاء عمالة الأطفال المنتشرة بين المهاجرين واللجوء⁽³⁵⁾.

وشدد على محاربة العنصرية ضدّ اللاجئ والمهاجرين، وعلى الدفاع عن الحق في حياة إنسانية لكل شخص يعيش في البلاد، وضمان المساواة والتعايش، لذلك سيتم الدفاع عن حقوق كل شخص يعيش في هذه الأرض، ضد التفاهات التي تستهدف المهاجرين واللجوء وتغذي العنصرية وكراهية الأجانب، وهي جرائم ضد الإنسانية،

(34) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 72

(35) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 74

(36) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 74

(37) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 32

(38) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 33

(39) - البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر، ص 34

(40) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 85

بخصوص عمالة السوريين في تركيا، يرى الحزب أن الأشخاص المهاجرين الذين يسمونهم «ضيوفاً» يعاملون كرقيق في خدمة رأس المال⁽⁴⁴⁾، وأن هناك استغلالاً للعمالة الرخيصة من صغار المنتجين الزراعيين والمزارعين الرأسماليين، وخاصة العمال المهاجرين السوريين بعد الحرب السورية، لذلك سوف يقوم بتعديل شروط العمل للمهاجرين، ولن يُسمح لأي شخص يعيش في تركيا، حتى المهاجرين، بالعمل في ظل ظروف غير مسجلة وغير مؤمنة وغير إنسانية، وسيعمل على زيادة الضوابط اللازمة، وعلى زيادة التحاق العمال المهاجرين بالنقابات⁽⁴⁵⁾. وسيضع حدًا للعمالة غير المسجلة في الزراعة، ويشمل ذلك المهاجرين، وسيقوم بتنظيم ظروف عمل العمال الزراعيين، وغالبيتهم من النساء والمهاجرين، مع العمل على ضمان الصحة المهنية، ومنع توظيف العمال بأجور أقل من الأجر الأساسي في الزراعة⁽⁴⁶⁾، مع تطبيق أجور متساوية في العمل، وسيعمل على فتح دورات مهنية، لتوفير فرص عمل للنساء اللواتي لم يُرسلن إلى المدارس، وتوسيعها لتشمل النساء المهاجرات⁽⁴⁷⁾، مع العمل على إنشاء نظام توفير الأمن الوظيفي والتنظيم والأجور اللائقة لكل شخص يعيش في تركيا⁽⁴⁸⁾.

وحول منح السوريين الجنسية التركية، أكد برنامج الحزب أنه سوف يحدّد معيارًا واضحًا للمواطنة المتساوية في تركيا، بغض النظر عن اللغة أو الدين أو الأصل؛ فالأساس هو الإرادة في مواصلة العيش هنا، على أنه سيلغي قرار منح الجنسية التركية للأجانب، مقابل الاستثمار بمبلغ معين من

السوري⁽⁴¹⁾، لذلك يرى الحزب ضرورة إقامة علاقات مع النظام السوري، لتحقيق السلام والظروف الآمنة لعودة اللاجئين طواعية إلى وطنهم. وسيتبع الحزب سياسة خارجية رشيدة ومتوازنة تعمل على إرساء الاستقرار والسلام في المنطقة والعالم. كما أشار إلى أنه يعارض تدخّل تركيا في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وإرسال قوات إلى الخارج، وسيقود المبادرات لتقليص الميزانيات العسكرية، ولن يوافق على وجود جنود أجنبي في تركيا.

وأشار إلى أن تطبيق «لائحة الحماية المؤقتة» على السوريين، التي وضعها حكومة حزب العدالة والتنمية حيّز التنفيذ في عام 2014، وفقًا لهذا النظام، هو مؤشر على أنه ليس هناك خطط لا أين ولا كيف سيعيش السوريون الذين كانوا في تركيا لأكثر من 10 سنوات، أو الذين وُلدوا فيها في المستقبل. ويرى أن هذا النظام يخدم بشكل أساسي أرباب العمل الذين يستغلون عمالة اللاجئين⁽⁴²⁾. وبحسب تصريحات وزارة الداخلية، فقد تم منح الجنسية لنحو 250 ألف سوري، من دون أن تكون هناك معايير واضحة ومحددة.

وسيطالب الحزب بعقد مؤتمر دولي عاجل داخل الأمم المتحدة، لتحديد مبادئ التوطين الطوعي للسوريين في دول أخرى على وجه الخصوص، وصياغة الاتفاقيات وفقًا لمبادئ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان، وسيقوم بصياغة سياسة لطالبي اللجوء والمهاجرين، من خلال مراعاة المصلحة العامة وحقوق المهاجرين، وليس وفقًا لرغبات الحكومات⁽⁴³⁾.

(41) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 87

(42) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 86

(43) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 88

(44) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 6

(45) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 27

(46) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 40

(47) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 69

(48) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 88

العملات الأجنبية أو شراء العقارات⁽⁴⁹⁾.

قوانين التجنيس، مع تشديده على ضرورة مكافحة خطاب العنصرية والكرهية تجاه اللاجئين، وهو ربما الحزب الوحيد الذي اعترف بشكل واضح بوجود هذا الخطاب، حيث تنكر بقية الأحزاب ذلك وتقلل من أهميته.

4. تحالف الأجداد (Ata İttifakı)

ويضم كلاً من حزب العدالة وحزب النصر، وهذا الاتفاق يدعم المرشح للرئاسة سنان أوغان، الذي تمكن من الترشح بعد جمع 100 ألف توقيع.

1-4 حزب النصر Zafer Partisi

يتزعم حزب النصر الحملة المعارضة للمهاجرين عامة، وللسوريين خاصة. وبخصوص مستقبل سورية، أشار الحزب في برنامجه إلى أن تركيا ستتولى بناء شمال سورية، من خلال المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، وستفتح مناطق عمل للسوريين العائدين من تركيا، فهدفهم هو ضمان عودة طالبي اللجوء إلى بلدانهم، من خلال إعداد البنية التحتية والبيئة اللازمة، مع السياسات والمبادرات التي سننفذها، وبالتالي، سيتم ضمان تنمية المنطقة والقضاء على البطالة⁽⁵¹⁾.

وأكد الحزب أنه سيبدأ مباشرة محادثات مباشرة مع النظام السوري، لإعادة السوريين إلى وطنهم خلال عام واحد، في حال فوزه بالانتخابات، وسيعيد العلاقات الدبلوماسية، وسيفتح السفارة في دمشق، وستقام علاقات اقتصادية مع نظام دمشق وستبدأ التجارة⁽⁵²⁾.

ولم يشر الحزب إلى مستقبل القوات التركية في

وأكد الحزب أنه سيناضل من أجل حقوق المواطنة المتساوية، وسيضع برنامج اندماج للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يريدون الاستمرار في العيش في تركيا، وسوف يضمن أن يتمتع كل من يكسب رزقه ولديه الإرادة والرغبة في العيش في المجتمع التركي بحقوق والتزامات اجتماعية وسياسية ومدنية متساوية، بغض النظر عن العرق أو الأصل أو المعتقد الديني أو مكان المنشأ، وسيدافع عن الحقوق الاجتماعية والسياسية الممنوحة لطالبي اللجوء والمهاجرين، الذين بدؤوا تقديم صورة لمجتمع منعزل، مع الاستغلال والتمييز والانتهاكات التي يواجهونها في مختلف مدن تركيا اليوم، لكل من لديه إرادة العيش هنا، وسيقوم بالدفاع عن الحقوق المتساوية للمهاجرين، وسيناضل من أجل ذلك، وسيعمل على أن يضمن استفادة طالبي اللجوء من نظام التعليم العلمي الحر والعلماني ومن خدمات الصحة الوقائية والتنظيم النقابي وحرية التعبير، على قدم المساواة مع أي شخص يعلن رغبته في العيش في هذا البلد⁽⁵⁰⁾.

لم يقدم هذا التحالف مرشحاً رئاسياً، وأعلن دعمه مرشح تحالف الأمة كمال كيلجدار أوغلو، لكن من المتوقع أن يحصل حزب اليسار الآخر على ما يقارب 10% من المقاعد البرلمانية، وهذا يعني أنه سيكون له قوة في البرلمان، وربما يشكل ضغطاً على أي فائز في الانتخابات في البرلمان، وخاصة في قضايا الوجود التركي في سورية وضرورة إنهائه، كما يرى الحزبان، وضرورة حل القضية الكردية في سورية بالمفاوضات، مع ضرورة منح حق اللجوء وحقوق العمال والنساء للاجئين السوريين، ووضع أسس ومعايير جديدة لإدارة الهجرة، ووضع ضوابط على

(49) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 88

(50) - البيان الانتخابي لحزب العمال التركي، ص 89

(51) - برنامج حزب النصر، ص 57

(52) - برنامج حزب النصر، ص 245-246

سيأخذ حزب النصر الخطوات التالية، فيما يتعلق بما يجب عمله قبل عودة السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة أو غير المسجلين إلى وطنهم:

1. إنهاء «سياسة الباب المفتوح»، وتنفيذ أمن الحدود بأكثر الطرق فعالية وشدة.

2. إصدار قرار جمهوري بإبعاد السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا وإعادتهم إلى وطنهم (57).

3. التنسيق مع المديرية العامة لإدارة الهجرة، لتحديد المؤسسات والمنظمات العامة، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم الوطني، والبلديات، وما إلى ذلك، التي يمكن أن تكون معنية بالأمر، ومن ثم تحديد واجباتهم ومسؤولياتهم في عملية العودة، وتحديدتها في إطار التنظيم.

4. إعداد «إجراء الهروب»، للسوريين الذين ليس لديهم أي قيود في تركيا، وهو يشمل الإجراءات التالية:

أ. الشروع في الإجراءات الأمنية اللازمة لنقل الهاربين إلى المخيمات.

ب. بعد الانتهاء من العملية الأمنية، سيتم إعداد العملية اللازمة لمن لا يرى أي إزعاج في السفر للخارج.

ت. ترحيل أولئك الذين يتبين عدم ارتياحهم للسفر إلى الخارج في أثناء العملية الأمنية، وفقًا للإجراءات ذات الصلة بعد تطبيق العقوبات الجنائية.

سورية، لكنه أشار إلى أن تركيا تواجه تحديًا من الإمبريالية التي تهدف إلى تفكيك العراق وسورية وإيران وتركيا، بهدف تحقيق ما يسمى بمشروع «کردستان» العظيم في الشرق الأوسط، كما تتعرض تركيا للغزو من قبل الثقافات العرقية في إطار أزمة الهجرة⁽⁵³⁾.

وبما أن الهدف الرئيس للحزب هو إعادة اللاجئين الموجودين إلى بلدانهم؛ فإن الحزب يرى أن روسيا قد تساهم بإيجابية في هذه القضية، وهي دولة رئيسية في المنطقة ولديها العديد من القواعد العسكرية في سورية، ولها علاقات وثيقة مع النظام السوري⁽⁵⁴⁾.

ولم يكن في برنامج الحزب نص صريح حول الانفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام 2016، لكنه حذر من فقدان تركيا لهيكلها الديموغرافي وهويتها التركية، من خلال ما أسماه حالة «غزو» سري، عبر الهجرة للمدن التركية، وخاصة أن النمو السكاني للاجئين أعلى بخمس مرات من النمو السكاني للأتراك، مما يهدد التوازن السكاني بعد 25 عامًا، ويتغير التركيب الديموغرافي لتركيا بمعدل 10% من سكان البلد، وهدف كل ذلك هو تغيير هوية تركية التركيبة، كما يصف الحزب.

وانتقد الحزب تجاهل بعض أحزاب المعارضة المشاكل المتعلقة باللاجئين، ومن يقلل من حجمها⁽⁵⁵⁾، ولذلك كله يرى الحزب ضرورة ترحيل السوريين من تركيا، وأشار الحزب إلى أن العالم سيتعرض لموجات هجرة جديدة وكبيرة، بسبب الجفاف وزيادة الاحتباس الحراري، وبما أن تركيا إحدى الوجهات الرئيسة للهجرة، سيتم اتخاذ إجراءات أشد صرامة في ما يتعلق بالهجرات الجديدة⁽⁵⁶⁾.

(53) - برنامج حزب النصر، ص 150

(54) - برنامج حزب النصر، ص 241-242

(55) - برنامج حزب النصر، ص 31

(56) - برنامج حزب النصر، ص 51

(57) - برنامج حزب النصر، ص 54

الجديدة من عبور حدود تركيا في السنوات القادمة⁽⁶¹⁾، وأشار الحزب إلى أنه راعى القانون المحلي والدولي في أثناء إعداد هذا المشروع، وإلى أن التخطيط لعمل وإجراءات العودة الآمنة لطالبي اللجوء والهاربين في تركيا يتم على أساس نهج شامل لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، من المتصور أن تكون هناك «خطة واستراتيجية العودة» من ثلاث مراحل لعودة السوريين تحت الحماية المؤقتة إلى وطنهم، سيتم تنفيذ بعض هذه الخطط والاستراتيجيات، قبل إرسال السوريين إلى بلدهم أو بلد ثالث، وسيتم تنفيذ بعضها في بلدانهم بمشاريع يقدمها المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، ويتم التخطيط لها وتنفيذها والتحكم فيها من تركيا⁽⁶²⁾، وبعد عودة السوريين والجنسيات الأخرى إلى بلدانهم، سيتم اتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ودبلوماسية واستخباراتية حاسمة لوقف الهجرات الجديدة⁽⁶³⁾.

حول عمالة السوريين في تركيا، يُحمّل الحزب السوريين المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية في تركيا، ويرى أن رحيلهم سوف يحلّ كل تلك المشاكل، فوجود السوريين حدّ من فرص العمل للأتراك، بالإضافة إلى استخدامهم للبنى التحتية في تركيا⁽⁶⁴⁾. وأشار إلى أنه سيوقف منح الجنسية للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة⁽⁶⁵⁾.

وأشار الحزب في برنامجه إلى أنه سيتم تفتيش المنشآت التجارية للسوريين ومصادرة البضائع

5. الإعلان عن بدء عملية عودة السوريين إلى وطنهم⁽⁵⁸⁾.

6. شرح ما يجب على اللاجئين القيام به لعملية العودة (تلقي الطلبات، وما إلى ذلك)، وستراقب المديرية العامة لإدارة الهجرة الطلبات التي يجب تقديمها إلى البلديات شخصيًا، من أجل التمكن من مراقبتها مركزيًا، وأيضًا لاتخاذ الإجراءات الزمنية الصحيحة، وإجراء دراسة عملية لوصف الأشياء التي يجب القيام بها لإجراءات طلب العودة المتوقع إجراؤها في البلديات وإجراءات السفر التي ستبدأ بعد ذلك، مع توفير التدريب اللازم للموظفين الذين سيُعيّنون لهذه الأعمال في البلديات.

وستكون هناك دعاية لتثبيط الهجرة، من قبل مسؤولي الدولة التركية الذين سيُرسلون إلى المناطق الجغرافية التي تفكر في الهجرة إلى تركيا⁽⁵⁹⁾. وأشار الحزب إلى أن على تركيا أن تكون مسؤولة على الإشراف على أمن اللاجئين السوريين الذين سيعودون إلى سورية مع روسيا، وذلك نيابة عن الأمم المتحدة، ولمدة 5 سنوات⁽⁶⁰⁾.

وأشار الحزب إلى أنه مصمم بشدة على إرسال السوريين إلى سورية، وفي هذا الصدد، أعلن أن الخطط والمشاريع جاهزة، وموظفي حزب النصر جاهزون، وسينفذ حزب النصر المشروع المسّمي «قلعة الأناضول» من أجل إعادة 8 ملايين لاجئ يعيشون في تركيا إلى بلدانهم، ومنع موجات الهجرة

(58) - برنامج حزب النصر، ص 55

(59) - برنامج حزب النصر، ص 56

(60) - برنامج حزب النصر، ص 57

(61) - برنامج حزب النصر، ص 52

(62) - برنامج حزب النصر، ص 54

(63) - برنامج حزب النصر، ص 59

(64) - برنامج حزب النصر، ص 58-59

(65) - برنامج حزب النصر، ص 56

المتقدمة، وسيُمنع استخدام المهاجرين للمصالح السياسية وأغراض التصويت وغيرها. وأشار إلى ضرورة إرسال السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى وطنهم بأسرع وقت، باستثناء الفئات المهنية المدربة والعلماء الذين اكتسبوا مسارًا أكاديميًا، والمستثمرين الذين سيخلقون فرصًا للإنتاج والتوظيف، ويتم ذلك بطريقة مخططة، وبالتشاور مع النظام السوري، لأنه بات من الواضح الآن أن معارضي النظام قد هُزموا، وانتهت الحرب الأهلية، وأصبحت الحياة في البلاد طبيعية.

ويرى الحزب أن تركيا دولة يحكمها القانون، لذلك كان من المفترض أن يتم استفتاء الشعب على موضوع منح الجنسية، لمن هم تحت الحماية المؤقتة أو لمهاجرين غير شرعيين، فدول العالم المتقدم تمنح الجنسية من خلال البحث عن معايير مهمة في الأفراد، ونتيجة لفحص طويل يدوم عدة سنوات، مع إعطاء الأولوية للعلماء وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية التي تخلق فرص عمل وتوظيف، وحتى إذا كان الأشخاص الذين يعتزمون منح الجنسية مؤهلين، فإنهم يمنحون أولاً تصاريح الإقامة والعمل، وأخيرًا الجنسية، بعد متابعة وفحص، لذلك فإن هدف الحزب وضع هذه الممارسة في معايير الدول المتقدمة موضع التنفيذ في تركيا.

من غير المتوقع أن يتمكن حزب النصر أو حزب العدالة من الوصول للبرلمان، أو أن يتمكن مرشحهما للرئاسة سنان أوغان من تحقيق الفوز، لكن البرامج التي طرحها الحزب ومرشحه تظل ذات أهمية، ولا سيما أن قسمًا من الشعب التركي بدأ يقتنع بمثل هذه الأفكار، على الرغم من عدم تصويته لحزب النصر ومرشحه، وخاصة أن يطرح برنامجًا، يصفه بأنه متكامل، لإعادة السوريين لوطنهم، مع تحميلهم المسؤولية عن أغلب مشاكل تركيا، وهذا في ظل عدم الشفافية ودقة الأرقام المتعلقة بهم، وخاصة

المهجرة، وستبدأ عمليات التفتيش في جميع المقاطعات والمناطق والقرى، ولا سيما في المحافظات الجنوبية⁽⁶⁶⁾. وسيتم إرسال المخالفين إلى الخارج، فور الانتهاء من التحقيقات الأمنية، كذلك سيتم ترحيل السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة الذين ذهبوا إلى سورية في السنوات الخمس الماضية لزيارات العيد والتجارة وأسباب أخرى.

ومن خلال سنّ قانون مسؤولية مؤقتة لتغطية المشغلين السوريين في غضون سنة واحدة، عندما يعود السوريون إلى وطنهم؛ سيتلقى الموظفون رسوم تأمين، وسيتم إجراء خصومات ضريبية، وسيتم إيقاف الخدمات الصحية والطبية المجانية للسوريين. ومن أجل تمكين الطلاب السوريين من التكيف مع سورية قبل عودتهم إلى بلدانهم، سيتم تعليمهم من قبل مدرسين سوريين في فصول دراسية تتكون فقط من السوريين، وبغض النظر عن السبب، سيتم ترحيل طالبي اللجوء الذين يرتكبون جرائم وفقًا للقوانين التركية، بعد أن يقضوا العقوبات المنصوص عليها⁽⁶⁷⁾.

2-4 حزب العدالة Adalet Partisi

أشار الحزب في برنامجه إلى أن مشكلة الهجرة أصبحت مشكلة خطيرة، وذلك بسبب الملايين الذين لجؤوا إلى تركيا مؤقتًا، مما يهدد الاقتصاد التركيبة السكانية والأمن فيها، مع عدم تجاهل المسؤولية الإنسانية والضمير في هذه المسألة، لكن في حدود التدابير والوقت الذي تسمح به القوانين التركية، لكنه أشار في موضع آخر إلى أن مشكلة الهجرة أصبحت تهدد الأمن القومي، ولا يمكن تجاهلها بأي ذريعة إنسانية وضميرية.

وأشار إلى أنه سيُوضع معيار وطني لسياسة الهجرة، على مستوى المعايير المطبقة في البلدان

(66) - برنامج حزب النصر، ص 57

(67) - برنامج حزب النصر، ص 58

الإنفاق على اللاجئين وغيرها.

5. تحالف اتحاد القوى الاشتراكية (Sosyalist Güç Birliği İttifakı)

ويضم الحزب الشيوعي التركي وحزب اليسار وحركة التحرير التركي، ولم يكن في برامجهم شيء محدد حول السوريين، وبعضهم لم يطرح برامج انتخابية، ومن غير المتوقع أن يتمكنوا من الوصول للبرلمان.

6. الأحزاب التي ستدخل الانتخابات بشكل فردي⁽⁶⁸⁾ وأهم تلك الأحزاب:

1-6 حزب الوطن Memleket Partisi

وهو يدخل الانتخابات بشكل فردي، ورئيس الحزب محرم إينجه، وهو مرشح للانتخابات الرئاسية بعد تمكنه من جمع أكثر من 100 ألف توقيع، وقد أكد الحزب في برنامجه الانتخابي أنه سيدعم المبادرات التي تضمن السلام والاستقرار في المنطقة، في إطار وحدة الأراضي السورية، مع تنفيذ حلّ مع المجتمع الدولي، وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب المنطقة، مثل المياه والغذاء والمأوى والأمن والتعليم والصحة في سورية⁽⁶⁹⁾، وأعلن أنه سيبدأ حوارًا مباشرًا مع النظام السوري⁽⁷⁰⁾، وسيقوم بإنشاء نظام تسجيل للهجرة، يمكن من استخدام الموارد المخصصة للمهاجرين بفعالية وكفاءة⁽⁷¹⁾. وسيعمل على ضمان عودة نحو خمسة ملايين لاجئ سوري، ممن يتسببون في مشاكل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية في تركيا، كما يصف،

إلى ديارهم بطوعية وبأمان. وفي مجال مكافحة الهجرة، سيعمل بنصيب عادل من المسؤوليات في إطار الاتفاقات والالتزامات الدولية، وسيعمل على تشكيل مناطق آمنة في بلدان منشأ اللاجئين، مع مواصلة الحوار والتعاون مع حكومات بلدان المصدر.

وسيزيد من أمن الحدود، وسيبدأ تنفيذ سياسات العودة المناسبة بنشاط، مع وضع المعايير المزدوجة للاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، على أجندة الرأي العام الدولي، ودعوة العالم لتحمل مسؤولية مشتركة وإنشاء منصات للتفاوض، مع العمل على خلق ظروف عودة آمنة وطوعية لمن يريدون العودة إلى بلادهم، وتنفيذ سياسات التماسك الاجتماعي لأولئك الذين لا يستطيعون العودة⁽⁷²⁾.

وأعلن الحزب أنه سيُلبي كل الاحتياجات الإنسانية الأساسية لطالبي اللجوء والمهاجرين، مثل سلامة الحياة والممتلكات والصحة والتعليم، في أثناء إقامتهم في تركيا، وسوف يكشف عن النفقات العامة والمساعدات للجمهور بطريقة شفافة⁽⁷³⁾.

من غير المتوقع، وفقًا لاستطلاعات الرأي، أن يفوز محرم إينجه بالرئاسة أو أن يصل حزبه إلى البرلمان، وهو يتفق في البرنامج الذي طرحه مع طروحات غالبية الأحزاب المعارضة التركية.

2-6 حزب التجديد Yenilik Partisi

أشار الحزب إلى أنه سيدافع عن وحدة الأراضي السورية، وأن تركيا ستكون تحت حكمهم مستعدة

(68) للمزيد حول أهم الأحزاب المشاركة بالانتخابات بشكل فردي، انظر الملحق رقم (4)

(69) موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgftT1>

(70) موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgftT1>

(71) موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgftT1>

(72) موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgftT1>

(73) موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgftT1>

دفعه 40 كيلومترًا إلى الجنوب⁽⁷⁸⁾.

ويتهم الحزب الولايات المتحدة وإسرائيل بدعم المنظمات الإرهابية في سورية، مثل / PKK / PYD / YPG وداعش، ويرى أنه يمكن، من خلال التعاون مع سورية والعراق وإيران وروسيا في كل مجال، القضاء على المنظمات الإرهابية الانفصالية وراء الحدود، وأنهم سيرفعون الراية البيضاء على جبال قنديل، خلال ستة أشهر. ويرى أنه هناك قواعد أميركية في سورية تدعم المنظمات الإرهابية هناك⁽⁷⁹⁾، وأشار إلى أن حزبهم سيُعيد الضيوف السوريين إلى ديارهم، في غضون عام، إذا تولى الحكم⁽⁸⁰⁾.

4-6 حزب الحق والحرية Hak ve Özgürlükler Partisi

أدان الحزب تصعيد المشاعر المعادية للاجئين في تركيا، وأشار إلى أنه يجب أن لا ننسى بأن أولئك الذين يغادرون بلادهم ويلجؤون إلى تركيا من أجل تأسيس حياة جديدة، سواء بسبب سلامة الحياة أو البطالة أو الجوع أو الفقر وانعدام الحرية، أو الذين يلجؤون إلى تركيا من خلال الآخرين، هم «بشر»، ويجب التخلي عن خطاب الكراهية، ويجب على تركيا اتباع سياسة وفقًا لحقوق الإنسان والحقوق الممنوحة للاجئين في الوثائق والقوانين الدولية، وأكد أن الحزب سيقف إلى جانب اللاجئين في كل الظروف⁽⁸¹⁾. ومن غير المتوقع وصول الحزب إلى البرلمان.

لأي سيناريو محتمل في سورية، كما أشار إلى أنه سوف يتم توحيد الإدارة في كل من إدلب وعفرين ودرع الفرات ونبع السلام، لأنه من المحتمل أن يكون هناك خيار الفيدرالية، لذلك لا بد من الاستعداد لكل السيناريوهات، وسوف يتم زيادة حماية الحدود من هاتاي حتى أردهان، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة لحماية تلك الحدود⁽⁷⁴⁾.

ومن جملة وعود الحزب، أن يتم إلغاء الجنسية التي أعطيت للقادمين بطريقة غير شرعية، وكذلك إذن العمل والإقامة، وفي الحالات غير الاستثنائية، يجب إعادة الجميع لبلدانهم⁽⁷⁵⁾. ومن غير المتوقع وصول هذا الحزب إلى البرلمان.

3-6 حزب الوطن Vatan Partisi

يتزعم الحزب دوغو برينجك، وتربطه علاقة قوية مع إيران وروسيا والنظام السوري، ويرى الحزب ضرورة التعاون مع النظام السوري، بهدف إنهاء حزب العمال الكردستاني وإعادة اللاجئين إلى بلادهم⁽⁷⁶⁾. ويرى أن السياسية الصحيحة الوحيدة لتركيا، لإنهاء منظمة PKK / YPG / YPD الإرهابية عبر الحدود، هي التعاون مع سورية والعراق وروسيا وإيران، ولهذا الغرض سيجري حزب وطن محادثات معهم⁽⁷⁷⁾.

ويرى الحزب أن حكومة العدالة والتنمية، بإنشائها شريطًا آمنًا بطول 900 كم وعرض 40 كم على الحدود السورية التركية، لا تهدف إلى إنهاء تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي، بل إلى

(74) برنامج حزب التجديد، موقع حزب التجديد، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NxIKD1>

(75) برنامج حزب التجديد، موقع حزب التجديد، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NxIKD1>

(76) - البيان الانتخابي لحزب الوطن، ص 20

(77) - البيان الانتخابي لحزب الوطن، ص 20

(78) - البيان الانتخابي لحزب الوطن، ص 20

(79) - البيان الانتخابي لحزب الوطن، ص 20

(80) - البيان الانتخابي لحزب الوطن، ص 20

(81) موقع حزب الحق والحرية، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3V7L584>



5-6 حزب الطريق القومي Milli Yol Partisi

أكد الحزب في برنامجه أنه سوف يحدد المعايير الأساسية لمنح الجنسية التركية، ولن يسمح بمشاركة الأراضي التركية مع من يملك المال، وسوف يتم حظر بيع الأراضي والمعادن للأجانب⁽⁸²⁾. ومن غير المتوقع وصول الحزب إلى البرلمان.

(82) موقع حزب الطريق القومي، على الرابط التالي: <https://bit.ly/445kjYl>

المراجع

- البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.
- اتفاقية السياسات المشتركة للأحزاب الستة.
- برنامج حزب النصر
- موقع حزب الوطن، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3HgflT1>
- البيان الانتخابي لحزب العمال التركي
- البيان الانتخابي لحزب اليسار الأخضر
- البيان الانتخابي لحزب الوطن
- موقع حزب الرفاه مجددًا، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3LxUzqf>
- موقع حزب الحق والحرية، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3V7L584>
- البيان الانتخابي لحزب العمل
- برنامج حزب التجديد، موقع حزب التجديد على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NxIKD1>
- موقع حزب الطريق القومي، على الرابط التالي: <https://bit.ly/445kjYI>
- سمير العبد الله ومحمد طاهر أوغلو، مواقف الأحزاب التركية من السوريين المقيمين في تركيا وقضاياهم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تموز 2022، موجودة على الرابط التالي: <https://bit.ly/3jgLeL>



ملحق رقم (1)

الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات ولا يوجد في برامجها شيء عن سورية والسوريين، أو لم تطرح برامج انتخابية:

- حزب تركيا الجديدة Yeni Türkiye Partisi
- حزب الخضر واليسار Yeşiller ve Sol Gelecek Partisi
- حزب الوطن الأم Anavatan Partisi
- حزب تركيا المستقلة Bağımsız Türkiye Partisi
- حزب تركيا الكبيرة Büyük Türkiye Partisi
- حزب اليسار الديمقراطي Demokratik Sol Parti
- حزب الشباب Genç Parti
- حزب التحرير الشعبي halkın kurtuluş partisi
- حزب الشعوب الديمقراطي Halkların demokratik partisi
- حزب الدعوة الحرة Hür Dava Partisi
- حزب الأمة Millet Parti
- حزب التغيير التركي Türkiye Değişim Partisi
- حزب اتحاد الشباب .GEN
- حزب اليسار Sol Parti
- الحركة الشيوعية التركية Türkiye Komünist Hareketi
- الحزب الشيوعي التركي Türkiye Komünist Partisi

ملحق رقم (2)

أحزاب تحالف الجمهور

اسم الحزب (بالعربي)	الحزب (بالتركي)	هوية الحزب	تاريخ التأسيس	المؤسس	الرئيس الحالي
حزب العدالة والتنمية	-ADALET VE KALKINMA PARTİSİ (AK Parti)	محافظ يميني	14.08.2001	رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan	رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan
<p>قوة الحزب: له 286 مقعدًا في برلمان 2018، من أصل 581، ويشكل غالبية البرلمان مع حليفه حزب الحركة القومية. فازت أول حكومة له بالسلطة، من دون الحاجة إلى شريك في حكومة ائتلافية، في 03.10.2002، وما زال في الحكم حتى اليوم.</p>					
حزب الحركة القومية	MİLLİYETÇİ HAREKET PARTİSİ (MHP)	يميني قومي تركي	08.02.1969	ألب أرسلان تركش Alparslan Türkeş	دولت باهجلي Devlet Bahçeli
<p>قوة الحزب: له 47 مقعدًا في البرلمان من أصل 581 حاليًا. لم يحكم منفردًا في أي وقت. بل كان شريكًا في حكومات ائتلافية. وباهجلي الآن يُعدّ الحليف الأقرب لأردوغان، حيث يجمعهما «تحالف الجمهور»، منذ 2017 إلى الآن.</p>					
حزب القضية الحرّة «هدى بار»	HÜDAPAR - Hür Dava Partisi	إسلامي يميني كردّي	19.12.2012	محمد حسين يلماز Mehmet Hüseyin Yılmaz	زكريا يابجي أوغلو zakeriya yapıcıoğlu
<p>قوة الحزب: حاز 0.31% من مجمل الأصوات في انتخابات 2018 البرلمانية. ويُعدّ مناوئًا لحزب الشعوب الديمقراطي اليساري والكردي أيضًا. لا يتمتع الحزب بقاعدة شعبية كبيرة، وتتركز شعبيته في مناطق شرق وجنوب شرق تركيا ذات الغالبية الكردية، ولم يصل إلى الحكم.</p>					
حزب الرفاه مجددًا	Yeniden Refah Partisi	يميني محافظ	23.11.2018	فاتح أربكان Fatih Erbakan	فاتح أربكان Fatih Erbakan
<p>قوة الحزب: يُعدّ الحزب مهمًا ضمن دائرة الأحزاب الصغيرة، وهو المنافس الأكبر لحزب السعادة الذي غادره قبيل تأسيس الحزب. لم يدخل الحزب أي انتخابات بعد، لكنه تمكن من الصعود بعدد أعضائه إلى 165 ألف عضو، خلال 3 سنوات، وتشير استطلاعات الرأي إلى إمكانية حصوله على نسبة 0.90%. ولم يصل إلى الحكم.</p>					
حزب الاتحاد الكبير	Büyük Birlik Partisi	يميني قومي محافظ	29.01.1993	محسن يازجي أوغلو Muhsin Yazıcıoğlu	مصطفى دستجي Mustafa Destici
<p>قوة الحزب: له مقعد برلماني واحد، وقد دخل انتخابات 24.06.2018 البرلمانية تحت قائمة حزب العدالة والتنمية. ولم يحكم. دخل الحزب في تحالف الجمهور الحاكم بقيادة العدالة والتنمية، في انتخابات منتصف 2018. ويتمتع بأهمية ضمن دائرة الأحزاب الصغيرة، وقد شهد تحسّنًا في الانتخابات المحلية، آذار/ مارس 2019، حيث حصد 1.8% من مجمل الأصوات.</p>					



أوندر أكسال Önder Aksakal	بولنت أجاويد	1985	قومي يساري علماني	Demokratik Sol Parti	حزب اليسار الديمقراطي
قوة الحزب: حكم ضمن حكومات ائتلافية خلال التسعينيات					

ملحق رقم (3)

أحزاب تحالف الأمة / الطاولة السداسية

الرئيس الحالي	المؤسس	تاريخ التأسيس	هوية الحزب	الحزب (بالتركي)	اسم الحزب (بالعربي)
كمال كليجدار أوغلو Kemal Kılıçdaroğlu	مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk	09.09.1923	يسار الوسط علماني	CUMHURİYET HALK PARTİSİ (CHP)	حزب الشعب الجمهوري
<p>قوة الحزب: له 135 مقعدًا في البرلمان من أصل 581 في انتخابات 2018، وتقدّم الحزب في الانتخابات المحلية آذار/ مارس 2019، وفاز ببلدتي إسطنبول وأنقرة، مما اعتبر مكسبًا مهمًا للحزب، على صعيد السياسة الداخلية. حكم الحزب تركيا بسياسة الحزب الواحد منذ تأسيسه في 1923 حتى 1950، حينما تم إعلان التعددية الحزبية في البلاد، وفاز الحزب الديمقراطي، وخارج هذه المدة، لم يفز في أي انتخابات منفردًا، بل احتاج إلى شركاء ضمن حكومات ائتلافية.</p>					
ميرال أكشندر Meral Akşener	ميرال أكشندر Meral Akşener	25.10.2017	منشق عن الحركة القومية، لكن يمكن اعتباره حزبًا قوميًا تركيًا وسطًا أو أقرب لسياسة اليسار	İYİ PARTİ (İYİ)	حزب الجيد
<p>قوة الحزب: 37 مقعدًا في البرلمان من أصل 581 حاليًا. لم يحكم لا منفردًا ولا عبر حكومة ائتلافية. تمكن الحزب من دخول البرلمان بعد أشهر من تأسيسه، في انتخابات حزيران/ يونيو 2018، ويقود مع حزب الشعب الجمهوري تحالف الأمة، ضد تحالف الجمهور الحاكم منذ انتخابات 2018.</p>					
تمل كارامولا أوغلو Temel Karamollaoğlu	نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan	20.07.2001	أقصى اليمين محافظ	Saadet Partisi	حزب السعادة
<p>قوة الحزب: مقعد برلماني واحد. 1.34% من مجمل الأصوات في الانتخابات البرلمانية 2018، ولم يصل إلى الحكم.</p>					

أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu رئيس الوزراء التركي السابق وأحدى الشخصيات البارزة سابقًا في العدالة والتنمية قبل أن يغادره أواخر 2019.	أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu	12.12.2019	محافظ ليبرالي	Gelecek Partisi	حزب المستقبل
قوة الحزب: لم يخض الحزب أي انتخابات، لكن العديد من استطلاعات الرأي لا تمنحه أكثر من 1%، ولم يصل إلى الحكم.					
علي بابا جان Ali Babacan، وزير الاقتصاد السابق وأحدى الشخصيات البارزة سابقًا في حزب العدالة والتنمية قبل أن يغادره في 2019.	علي بابا جان Ali Babacan	09.03.2020	ليبرالي ديمقراطي	Demokrasi ve Atılım Partisi	حزب الديمقراطية والتقدم
قوة الحزب: لم يخض انتخابات بعد، لكن العديد من استطلاعات الرأي تمنحه نسبتًا متفاوتة بين 1 و2%، ويُنظر إليه بشكل أكبر على الصعيد الاقتصادي، كونه أبرز المسؤولين الذين ساهموا في نهضة الاقتصاد التركي، في العقد الأول من القرن الجاري. له مقعد برلماني واحد. لم يصل إلى الحكم.					
غولتكين أويسال Gültekin Uysal	محمد آغار Mehmet Ağar	27.05.2007	وسط	Demokrat Parti	الحزب الديمقراطي
قوة الحزب: له مقعدان داخل البرلمان، ودخل انتخابات 24.06.2018، ضمن قائمة حزب الجيد (الحليف). وحاز نسبة 0.69 في انتخابات 31.03.2019 المحلية. لم يصل إلى الحكم.					

ملحق رقم (4)

أحزاب أخرى مشاركة بالانتخابات

اسم الحزب (بالعربي)	الحزب (بالتركي)	هوية الحزب	تاريخ التأسيس	المؤسس	الرئيس الحالي
حزب اليسار الأخضر أو حزب الشعوب الديمقراطي	Yeşil Sol Parti	يساري اشتراكي	يخوض حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات تحت اسمه		برفين بولدان ومدحت سنجار
قوة الحزب: إذا افترضنا أنه حزب الشعوب الديمقراطي نفسه، فقد كان له 56 نائبًا في برلمان 2018 ، ولم يصل إلى الحكم.					
حزب الوطن	Memleket Partisi	يساري ديمقراطي جمهوري	17.05.2021	محرم إنجه Muharrem İnce	محرم إنجه Muharrem İnce
قوة الحزب: له مقعدان داخل البرلمان، ولم يصل إلى الحكم.					
حزب النصر	Zafer Partisi	يميني قومي متطرف	26.08.2021	أوميت أوزداغ Ümit Özdağ	أوميت أوزداغ Ümit Özdağ الذي غادر حزب الجيد في مارس/ آذار 2021
قوة الحزب: مقعد برلماني واحد. لم يدخل انتخابات، ويركز في سياسته على مناهضة اللاجئين السوريين تحديداً. لا توجد نسب مؤكدة توضح شعبيته، ولم يصل إلى الحكم.					
حزب وطن	Vatan Partisi	قومي اشتراكي شعبي	02.03.1992 تحت اسم حزب العمال، لكنه غير اسمه إلى حزب الوطن عام 2015.	دوغو بيرينجك Doğu Perinçek	دوغو بيرينجك Doğu Perinçek
قوة الحزب: حاز 0.23% من مجمل الأصوات في انتخابات 24.06.2018 البرلمانية لا يعدّ الحزب محسوبًا على المعارضة، وهو ليس ضمن تحالف الجمهور الحاكم، لكنه أقرب للأخير من المعارضة، بسبب آرائه القومية التي يراها موجودة في التحالف الحاكم أكثر من المعارضة. لا يتمتع الحزب بقاعدة شعبية كبيرة، وتقف نسبة أصواته عند 0.25% فقط، ولم يصل إلى الحكم.					
حزب التغيير الكبير	Türkiye Değişim Partisi	يساري جمهوري	17.12.2020	مصطفى صاري غول Mustafa Sarıgül	مصطفى صاري غول Mustafa Sarıgül
لم يدخل انتخابات، تمتع بقاعدة شعبية صغيرة، نظرًا لاسمه النافذ في تاريخ السياسة التركية، لكن استطلاعات الرأي الحديثة تمنحه نسبتًا متفاوتة لا تتجاوز 1%. ويدخل الانتخابات الحالية ضمن قوائم حزب الشعب الجمهوري. ولم يصل إلى الحكم.					

أركان باش	أركان باش	07.11.2017	يساري	(Türkiye İşçi Partisi)	حزب العمال التركي
قوة الحزب: حزب يساري يتخذ من الاشتراكية والماركسية اللينينية شعاراً له. وكان اسمه السابق «الحزب الشيوعي الشعبي التركي» (بين 13.07.2014 إلى 07.11.2017)، دخل الانتخابات البرلمانية في حزيران/ يونيو 2018 ضمن قائمة حزب الشعوب الديمقراطي، ومكّنه ذلك من حجز 4 مقاعد داخل البرلمان التركي. ولم يصل إلى الحكم.					
عبد اللطيف ابوزدمير Abdüllatif Epözdemir	عبد المالك فرات Abdülmelik Fırat	2002	كردي يساري	Hak ve Özgürlükler Partisi	حزب الحق والحريّة
قوة الحزب غير معروفة، ولم يصل للحكم					
رمزي جابر Remzi Çayır	رمزي جابر Remzi Çayır	2021	قومي تركي	Milli Yol Partisi	حزب الطريق القومي
قوة الحزب غير معروفة، ولم يصل إلى الحكم					
أوزتورك يلماز	أوزتورك يلماز	2020	قومي تركي	Yenilik Partisi	حزب التجديد
قوة الحزب: له مقعد برلماني واحد، ولم يصل إلى الحكم					



أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



أبحاث قانونية



ترجمات



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arřtirmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org